S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/25
11 January 1993

مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة
الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف باحاطتكم علما بآخر التطورات فيما يتعلق بعدم امتثال العراق لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، منذ آخر استعراض قام به المجلس في ١٨ نوفمبر ١٩٩٣ لنظام العقوبات المفروضة على العراق.

لقد ظل النهج الذي اتبعه العراق ازاء تنفيذ التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة دون تغيير. والمزاعم العراقية المتكررة بأن الكويت جزء من العراق هي دلالات واضحة على عدم اكتراث العراق بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فضلا عن ذلك، فإن مثل تلك المزاعم هو دليل واضح ولا لبس فيه على عدم استعداد العراق للاعتراف بسيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الاقليمية، وهي مسألة تكمن في جوهر جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرار ٨٣٣ (١٩٩٣).

وفيما يلي استعراض لآخر المزاعم العراقية بشأن الكويت منذ الاستعراض الأخير.

الدعاوى العراقية بتبعية الكويت:

لايزال كبار المسؤولين العراقيين ووسائل الاعلام بجميع أنواعها ممعنة بترديد الادعاءات والأكاذيب الباطلة بأن الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة للعراق والتهديد بغزوها مرة أخرى في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص الفقرة الثانية من ديباجة قرار وقف اطلاق النار ٦٨٧ الذي قبله العراق من غير شروط.

وقد أكدنا في رسائلنا السابقة لمجلسكم الموقر في مناسبات عديدة أن خطورة هذه الدعاوى التي كانت السبب الرئيسي للغزو تكمن في أنها تكشف الستار عن استمرار النوايا العدوانية التي يكنها العراق تجاه الكويت والرغبة الجامحة في خلق حالة عدم استقرار في المنطقة، التي سبق وأن عبر عنها بغزوه للكويت ولا يزال في رفضه الصريح للقرار ٨٣٣.

120194 120194 120194 94-01608

وسنذكر لسيادتكم هنا ولمجلسكم الموقر بعض هذه الدعاوى العراقية التي برزت منذ المراجعة السابقة وحتى تاريخ إعداد هذه الرسالة.

١ - بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٤، نشرت صحيفة "الجمهورية العراقية" أحد أجزاء المقال المعنون "أسئلة التحدي في عصر التحديات" للمدعو صلاح المختار رئيس تحرير الصحيفة الذي يجيب فيه على الأسئلة التالية: لماذا دخلنا الكويت؟ لماذا رفضنا الانسحاب من الكويت؟ ولماذا انسحبنا من الكويت؟ ويشير الكاتب في مقاله في حديثه عن أهداف غزو العراق للكويت الذي يسميه تحرير الكويت وأقتبس: "تثبيت حق العراق في جزئه المقطوع بالقوة (الكويت) وغرس هذا الحق في وعي الرأي العام العالمي والعربي" انتهى الاقتباس.

ويؤكد الكاتب ما ذكره عن الكويت في أحد أجزاء هذا المقال حيث يقول وأقتبس: "أما الهدف المباشر الآخر فكان إحياء مسألة عراقية الكويت إذ أنه اقتناع العراق بأن هذا الجزء المفصول عن الوطن الأم قد تحول إلى أداة تخريب خطيرة، قد أزال كل عوامل الصبر والتسامح التي تحكمت في تعامل العراق مع الكيان المصطنع الذي أقامته بريطانيا في الكويت، وجعلت من الضروري فتح ملف الكويت كليا" انتهى الاقتباس.

٢ - بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٤، نشرت صحيفة "العراق" العراقية مقال تحت عنوان "يا أهلنا في الكويت...! حتى متى؟" للمدعو قاسم حسن، قال فيه وكأنه يصرخ وأقتبس: "يا حدود؟ .. يا حدود؟ الكويت لازم تعود" انتهى الاقتباس.

وفي فقرة لاحقة في المقال ذاته يشير الكاتب إلى الكويت على أنها جزء من العراق وليس لها خيار غير ذلك حيث يقول وأقتبس: "فالكويت مع آل "...." ستبقى أسيرة حالتين لا ثالثة لهما.. الاحتلال الأجنبي.. أو هرب حكامها اللصوص عنها مع أول اطلاقة عبر الخندق.. فتأملوا.. وحتى متى؟..حتى متى؟" انتهى الاقتباس.

٣ - بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٧، نشرت صحيفة "الجمهورية العراقية" مقال تحت عنوان "حكام الكويت والعضلات المستوردة" للمدعو لطفي الخياط يهدد ويتوعد فيه الكويت حيث يقول في فقرة من فقرات المقال بأنه لابد أن يأتي اليوم الذي يرفعون فيه أيديهم عن حكام الكويت - ويقصد بذلك دول التحالف - ويومها سيكون لكل حادث حديث.. والسياسة كما هو معروف في المفهوم الغربي الاستعماري لا تقوم على علاقات الصداقة وإنما على المصالح.

وفي فقرة لاحقة يقول وأقتبس: "إن على الحكام المفروضين على الكويت أن يعلموا جيدا أن من يعتمد على الغير في حمايته وحراسته، لا يمكن أن ينام قرير العين. وأن من يستند على عضلات غيره لا يمكن أن تكون يده قوية. ولهذا فإن أي هبة ريح مقبلة ستكسر هذه اليد بسهولة، وهذا ما سيتحقق بالتأكيد". انتهى الاقتباس.

٤ - بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩، أشارت صحيفة "بابل" العراقية التي يرأس مجلس ادارتها عدي صدام حسين ابن رئيس النظام العراقي في خبر لها تحت عنوان "من قلة الرجال" استخدمت فيه كعادتها في نقل الأخبار عن شؤون الكويت عبارات قصد منها الدلالة على أن الكويت لا تزال تشكل جزءا من العراق. فجاء في الخبر واقتبس: "للمرة الأولى في تاريخ محافظة الكويت يتم تعيين امرأة في منصب سفيرة، فقد ذكرت الصحف التي تعددت في المحافظة اليوم الثلاثاء أن المدعوة نبيلة الملا أدت أمس الاثنين القسم في محافظة الكويت بعد تعيينها سفيرة غير مقيمة للمحافظة في هراري عاصمة زمبابوي" انتهى الاقتباس.

٥ - اضافة إلى ذلك لا زالت الاذاعة الرسمية وهي لسان حال النظام الحاكم في بغداد تتعمد اطلاق وصف منطقة الكويت كلما استوجب ذكر دولة الكويت، في إشارة واضحة على أن حكومة النظام العراقي لا زالت تصر على ادعاءاتها أن دولة الكويت جزء من العراق.

الأمثلة الواردة أعلاه دليل لا يدحض على تحدي العراق المستمر للامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهي تمثل، علاوة على ذلك، اخلالا صارخا بالالتزامات التي دخل فيها العراق بقبوله هذه القرارات، وتمثل بالتالي تحديا لارادة مجلسكم الموقر وإرادة المجتمع الدولي. إن الادعاءات العراقية المستمرة بأن الكويت جزء من العراق ليس الدليل الوحيد على رفض العراق الامتثال لقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة. وفي السرد التالي دليل على اخفاق اضافي للعراق في الامتثال لارادة مجلس الأمن.

<u>الأسرى والمفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى:</u>

فيما يتعلق بهذه المسألة الانسانية، فبالرغم من مرور ما يقارب الثلاث سنوات على اعتماد قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وبالرغم من قبول العراق رسميا لهذا القرار، لم يتم تحقيق أي تقدم، ويدل على ذلك ما يلي:

١ - رفض العراق المستمر حضور اجتماعات اللجنة الثلاثية (التي تتكون من أعضاء التحالف والعراق ولجنة الصليب الأحمر الدولية) والتي تتناول مسألة الأسرى والمحتجزين والمفقودين. وقد رفض

العراق حضور الاجتماعات الأخيرة للجنة الثلاثية التي دعت إليها لجنة الصليب الأحمر الدولية والتي عقدت في جنيف مؤخرا.

٢ - لم ينفذ العراق حتى الآن التزاماته بموجب الفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والتي تنص على ضرورة قيام العراق بتقديم جميع أشكال التعاون اللازمة للجنة الصليب الأحمر الدولية وذلك عن طريق تقديم قوائم بالأسرى والمعتقلين وتيسير وصول اللجنة إلى الأماكن التي يوجدون بها أو يحتجزون فيها، وتسهيل مهمة اللجنة بالبحث عنهم.

٣ - لم يرد العراق حتى الآن على الطلب الرسمي الذي قدمته إليه لجنة الصليب الأحمر الدولية للحصول على معلومات بشأن ملفات ٦٢٧ شخصا، وذلك بالرغم من مرور عشرة أشهر على تسليم الملفات إلى العراق. وبذلك يكون العراق قد نكص عن ما سبق وأن تعهد به من تقديم رد بشأن أي ملف في غضون عشرة أيام من استلامه.

٤ - وخارج نطاق آلية مجلس الأمن لتناول هذه المسألة، منع العراق مبعوث الأمين العام لدى جامعة الدول العربية، السيد رشيد ادريس، من أداء مهمته لزيارة العراق واستخدام مساعيه الحميدة كوسيط لاطلاق سراح الأسرى والمحتجزين. كذلك أحبط العراق مساعي العاهل المغربي، جلالة الملك الحسن الثاني، ووساطته الكريمة، لضمان اطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الكويتيين.

٥ - وفي محاولة أخرى خبيثة ومكشوفة للخروج بهذه المسألة الحيوية عن مسارها، دعا العراق مؤخرا إلى انشاء لجنة تضم المغرب وقطر وأعضاء من البرلمان الكويتي من أجل "الانتهاء من هذه المسألة بالتحقيق في الوقائع مباشرة". وهذا الاقتراح العراقي الذي يمثل اعترافا من العراق بوجود سجناء ومحتجزين من المواطنين الكويتيين ومواطني بلدان أخرى، القصد منه زيادة تشويش المسألة. وهو يرمي إلى تشويش وتفادي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وجهود لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفيما يتعلق بهذا الاقتراح تجدر الاشارة إلى أن الكويت ترحب بجميع الجهود التي من شأنها أن تساعد على حل هذه المسألة الانسانية، ما دامت هذه الجهود تتم في إطار ارادة المجتمع الدولي المتجسدة في قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة.

صندوق التعويضات:

لم يف العراق بالتزاماته فيما يتعلق بالتعويض بموجب الفرع (هاء) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ولا يزال العراق يرفض تنفيذ القرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١)، مما يشكل انتهاكا يضر بالعراقيين وغير العراقيين على حد سواء، ولا يمكن تجاهل البعد الانساني لهذه المسألة.

إعادة الممتلكات المستولى عليها من القطاع الخاص:

لا يزال العراق يصر على أنه غير مسؤول عن إعادة الممتلكات التي قدرت بمئات الملايين من الدولارات التي كانت قد سرقت من القطاع الخاص، والتي نقل أغلبها إلى العراق، على النحو الموثق في قوائم الجرد التي نشرتها الوزارات العراقية المختلفة (S/26449).

المواطنون العراقيون وممتلكاتهم في الكويت:

بالرغم من التزام الكويت بتعويض المزارعين ملاك الأرض العراقيين عن ممتلكاتها على الجانب الكويتي من الحدود، ما زال العراق يرفض مبدأ إعادة توطين وتعويض هؤلاء المزارعين. وعلاوة على ذلك، ضغطت السلطات العراقية على المزارعين ملاك الأرض لرفض التعاون مع خبير مسح الأراضي المكلف من الأمم المتحدة والذي عهدت إليه مهمة تقدير قيمة الممتلكات، وعدد المواطنين العراقيين الموجودين على الجانب الكويتي من الحدود.

إن القضايا المذكورة أعلاه، هي مؤشرات واضحة على اصرار العراق على اتباع سياسة التحدي لقرارات مجلس الأمن. ولما كان الهدف من هذه القرارات هو كفالة الاحترام التام لاستقلال الكويت وسيادتها وسلامتها الاقليمية، فإن على المجتمع الدولي أن يتخذ الاجراءات المناسبة لضمان امتثال العراق لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، نصا وروحا. ويتعين على المجلس ألا يتناول فحسب الآثار المترتبة على غزو الكويت واحتلالها، بل أيضا الدوافع الكامنة وراء الغزو. وبعبارة أخرى، ينبغي على مجلس الأمن أن يركز على الاصرار العراقي المستمر على أن الكويت جزء من العراق، وإلا فستظل الأهداف العراقية تشكل تهديدا للأمن والسلم في المنطقة.

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر صبيح براك الصبيح
القائم بالأعمال بالنيابة

- - - - -